موجز

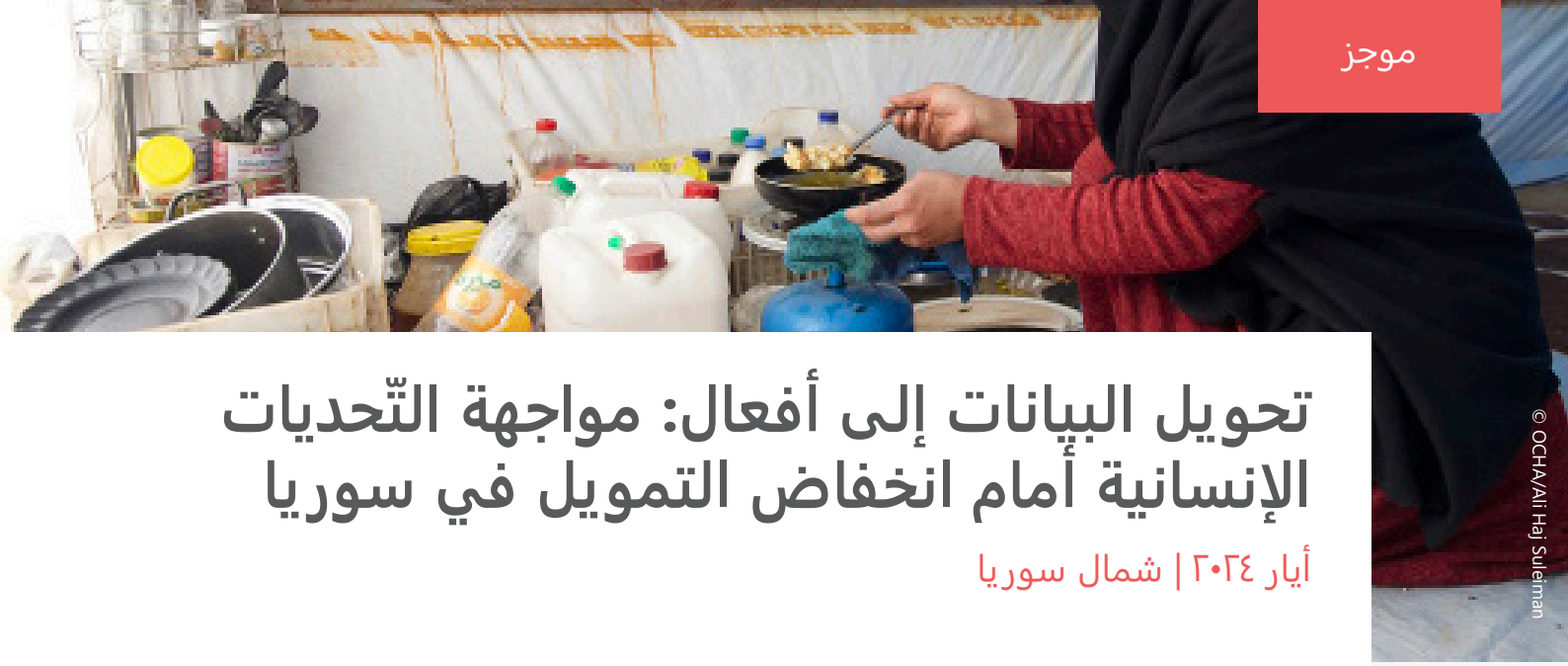
© OCHA/Ali Haj Suleiman

تحويل البيانات إلى أفعال: مواجهة التّحديات الإنسانية أمام انخفاض التمويل في سوريا

أيار ٢٠٢٤ | شمال سوريا

أبرز الرسائل

تبرز الحاجة إلى توظيف واستخدام **البيانات الموضوعية والشاملة** على جميع مستويات الاستجابة الإنسانية أمام انخفاض تمويل ودعم المنظمات الإغاثية والعاملة في القطاع الإنساني، لضمان تكييف برامج المعونة بما يتناسب واحتياجات السوريين. تلعب البيانات دورًا حاسمًا في **عملية توزيع الموارد وتحديد الأولويات** مع **ضمان الشفافية أمام السكان المتضررين**.

أدى نقص التمويل إلى انخفاض المساعدات الإنسانية بشكل كبير، لا سيما ايقاف عمليات المساعدات الغذائية العامة التابعة لبرنامج الأغذية العالمي. توفر البيانات المستجدة مرجعًا هامًّا **لتشخيص الآثار الأولية لتخفيض المعونة الغذائية** وضمان وصول المساعدات **الضرورية إلى من هم في أمس الحاجة إليها**

أثرت التخفيضات في المساعدة الغذائية على أكثر من مليون نازح داخليا في مواقع عبر شمال غرب سوريا، وكذلك النازحين خارج المخيمات والمجتمعات المضيفة في جميع أنحاء شمال سوريا على نطاق أوسع. على خلفية الأزمة الاقتصادية المتفاقمة، **تهدد هذه التخفيضات بزعزعة استقرار الأسواق وزيادة الأسعار.** إن دخل الأسر المحدود والمخصص لشراء الغذاء **يهدد قدرة الناس على تلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى ويؤدي إلى تفاقم استراتيجيات التأقلم السلبية.**

احتياجات تتزايد وإمداد يتضاءل

أدى الصراع والتدهور الاقتصادي وتدهور البنى التحتية وتراجع الخدمات إلى اشتداد الاحتياجات الإنسانية في شمال سوريا وصعوبة توفيرها.
شهد العام الماضي بعض أبرز تصعيدات العنف المسجلة منذ عام ٢٠٢٠ في كل من شمال شرق وغرب سوريا فضلا عن سلسلة من الزلازل المدمرة ضربت تركيا وشمال غرب سوريا وتركت آثار عميقة على الأزمة.

بينما يتناقص التمويل الإنساني لشمال سوريا، تجد الجهات الفاعلة في مجال الاستجابة الإنسانية صعوبة متزايدة في تلبية احتياجات ملايين الأشخاص النازحين أو الذين يعيشون في مخيمات أو يجاهدون لتخطي آثار الصراع والأزمات في مناطقهم الأصلية. فقد انقطعت المساعدة الإنسانية الأولية عن العديد من المجتمعات المحلية التي اعتمدت عليها جزئيا أو كليا وترزح مجتمعات أخرى تحت خطر الانقطاع مع استمرار تقلص التمويل والبرامج التنموية.

في الوقت نفسه، ازداد عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية في سوريا من ١٥,٣ مليون في العام الماضي إلى ١٦,٧ مليون شخص، وفقًا لتقرير الأمم المتحدة «نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية» الذي يوضح اشتداد مظاهر الحاجة.
أظهر تقرير تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات لعام ٢٠٢٣ أن ٧٣٪ من الأسر في الشمال السوري غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية.

قدرة السكان على تلبية احتياجاتهم الأساسيّة في شمال سوريا

بناءًا على تقرير تقييم الاحتياجات عبر القطاعات المختلفة لعام 2023

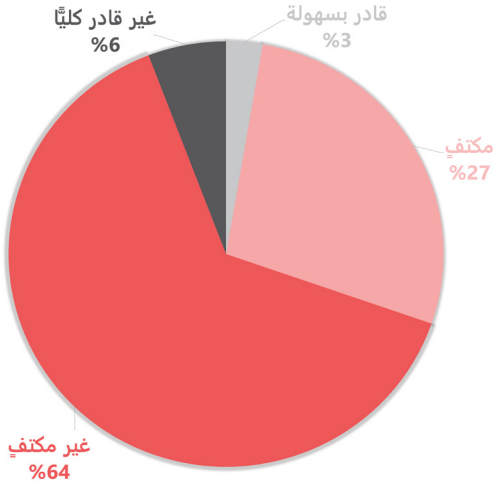

REACH Informing more effective humanitarian action

أفادت أكثر من نصف الأسر التي تمت مقابلتها أنها تعاني من انعدام الأمن الغذائي، ولم يتمكن أكثر من ٤٠٪ تأمين مصادر رزقهم، وأشار أكثر من الثلث إلى صعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية والأدوية.
تتسم مناطق شمال غرب سوريا بانتشار النزوح القسري وتتفشى بين الناس المخاوف من العمليات القتالية والمعارك، بحسب الإحصاءات هناك ثلاثة نازحين بين كل أربعة سوريين داخل سوريا. ويعيش قرابة مليوني شخص في أكثر من ١,٥٠٠ موقعاً للنازحين معظمها خيام أو ملاجئ مؤقتة متضررة أو مكتظة أو ذات ظروف سيئة، ويعتمدون اعتماداً كبيراً على المساعدة الإنسانية.

وتعتبر الحالة الاقتصادية في أدنى مستوياتها على الإطلاق، حيث ارتفع سعر سلة الحد الأدنى من النفقات الإعاشية (١) لشهر فبراير بنسبة ٥٩٪ مقارنة بالعام السابق. في الوقت نفسه، فإن المصادر المتاحة لكسب الرزق غير كافية لتغطية تكاليف المعيشة المتزايدة. وفقًا للاستطلاع الذي أجرته ريتش مع العائلات في أربع مدن في شمال غرب سوريا، شهدت حتى الأسر ذات الدخل المرتفع انخفاضًا حادًا في الدخل، مع ارتفاع معدلات الاقتراض والاستدانة لثلثي السكان.

أدى التصعيد المتكرر في شمال شرق سوريا منذ أكتوبر ٢٠٢٣ والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المتهالكة أصلا، بما في ذلك المستشفيات ومحطات الطاقة والمياه والوقود والحقول الزراعية، إلى الحد بشكل كبير من وصول الناس إلى الخدمات الأساسية، مما أدى إلى تفاقم أوجه الضعف في المجتمعات.
تعرضت الأسرة لضغوطات كبيرة مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية بنسبة ١٦٢٪ في الفترة من كانون الأول ٢٠٢٣ إلى كانون الثاني ٢٠٢٤ وشحّت السلع الحيوية مثل الديزل وغاز الطبخ.

الإغاثة المستندة إلى الحقائق في مواجهة انخفاض الدعم

بينما تتناقص الميزانيات المخصصة للعمل الإغاثي تعيد المنظمات بشكل منهجيّ ترتيب أولويات وسبل تقديم الإغاثة وشروطها. وبذلك ستستند القرارات المستقبلية أكثر فأكثر على التوظيف الفعال للبيانات والمعلومات الحالية والمستجدّة، تتمحور هذه القرارات حول تخصيص الموارد - بحسب الفئات السكانية والقطاعات والمناطق الجغرافية، فضلا عن أنواع المعونة المناسبة.
وهذا يسلط الضوء على الأهمية المركزية للمعلومات التي يتم جمعها بشكل مستقل لتحديد مواطن الضعف، والتي تدعم النهج القائم على الاحتياجات عند التخطيط للاستجابة الإنسانية.
ويعدّ إجراء تقييمات ميدانية للاحتياجات واستخدام هذه البيانات بفعالية على جميع مستويات الاستجابة الإنسانية ضروريًّا لضمان أداء المسؤولية أمام السكان المتضررين. ويهدف جمع البيانات الإنسانية في شمال سوريا، امتثالا للمبادئ الأساسية التي يسترشد بها نظام العمل الإغاثيّ، إلى توصيف احتياجات السكان المتضررين بشكل محايد، استنادا إلى الخبرات والتصورات المحلية لآثار الأزمة.

تعتبر المدخلات والآراء المجتمعية ضرورية ل «ريتش» وغيرها من الجهات الفاعلة الإنسانية التي تجمع البيانات في شمال سوريا للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات واتباع أنسب نهج للاستجابة.

مع تقلص مساحة العمل الإنساني في شمال سوريا، يزداد دور البيانات في تسهيل التخطيط للتدخلات المستهدفة لإنقاذ الأرواح تقدم البيانات والبحوث الإنسانية مجموعة شاملة من الإجابات للتحديات الحالية التي تواجه الاستجابة في شمال سوريا من خلال تحديد حزمة الاحتياجات الشاملة لعدة قطاعات والنظر في معايير مثل خصائص السكان والظروف الخارجية، بما في ذلك أداء الأسواق المحلية أو تقلبات الأسعار أو كفاءة البنى التحتية.

تقليص الدعم المخصص لسوريا: شرح المعلومات بصورة تعيد ترتيب الأولويات بشكل صحيح

أثر تقليص التمويل على نطاق واسع من المنظمات العاملة في مجال الإغاثة الإنسانية في سوريا، ابتداءً بالأمم المتحدة مرورًا بالمنظمات غير الحكومية، مما أدى إلى انخفاض كبير في المساعدات. يبرز في هذا السياق تقليص برنامج الأغذية العالمي عملياته في سوريا بشكل خاص.

في ديسمبر ٢٠٢٣، أعلن برنامج الأغذية العالمي إنهاء برنامجه العام للمساعدة الغذائية اعتبارًا من يناير ٢٠٢٤، بعد التقليل التدريجي من المساعدات للسوريين في السنوات الأخيرة.
البرنامج الذي استهدف ٦,٨ ملايين شخص في سوريا في عام ٢٠٢٣ يمثل أوسع برنامج للمساعدة الغذائية في البلد، ويجري الآن استبداله ببرامج موجّهة وأصغر حجما.
يأتي ذلك برغم ما أفاده تجمع المنظمات العاملة في قطاع الأمن الغذائي والزراعة أن في سوريا أعلى عدد على الإطلاق للأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بواقع ١٢,٩ مليون شخصًا في عام ٢٠٢٣ وفقًا لتقرير الأمم المتحدة.

مع تقليل عدد المعتمدين بشكل كلي على المساعدات الغذائية، تكرّس المنظمات العاملة في مجال الاستجابة الإنسانية جهودها البحثيّة للتعامل مع التّبعات السلبية لهذه التخفيضات وضمان استمرار تدفق المساعدة إلى الفئات الأضعف من السوريين.
ستؤثر المؤشرات الناشئة عن آثار التخفيضات على معايير توجيه برامج الإغاثة الغذائيّة الأصغر نطاقًا.
علاوة على ذلك، فإن دمج بيانات متكاملة تغطي القطاعات المختلفة منذ المراحل الأولى للتخطيط أمر ضروري لضمان استجابة متناسبة وشاملة، وتوفير الإغاثة الطارئة للأسر التي تعاني من انعدام شديد في أمنها الغذائي، مع الأخذ بعين الاعتبار تمركز الجهود حول برامج مستدامة لدعم صلابة المجتمعات وقدرتها على التعافي. كل ذلك من شأنه تقليص الاعتماد على المعونة وتحسين التلاحم الاجتماعي وتقوية الأفراد والمجتمعات المحلية.

١. توضح بيانات "سلة الحد الأدنى للنفقات الإعاشية" أسعار المواد الغذائية وغير الغذائية الأساسية الضرورية شهريًّا لأسرة مكونة من ستة أشخاص.

هناك تصور أولي حول الآثار الأولية الناجمة عن تقليص المعونة الغذائية وفقًا لبيانات ريتش ومنظمات أخرى عاملة في الإغاثة الإنسانية. إذ تأثر النّازحون في شمال غرب سوريا بشكل أساسيّ حيث كان المنتدى العالمي للأغذية يقدّم منظومة متكاملة من المعونات الغذائية.
واعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤، انقطع توزيع الأغذية عن أكثر من ١.١ مليون نازح في أكثر من ٩٠٠ مخيما ومواقع غير رسمية في شمال غرب سوريا، ولن تشمل برامج المعونة الأصغر نطاقًا العديد منهم.
تُظهر البيانات من شهر آذار انخفاض النسبة المئوية لتوزيع المعونة الغذائية التي تمثل المصدر الأهم للغذاء في المخيمات العشوائية، بانخفاض من ٤٠٪ إلى ٣١٪ منذ كانون الثاني.
كما يشير تقرير "الحالة الإنسانية في سوريا" الذي تصدره مبادرة ريتش شهريًّا إلى انخفاض حجم المساعدة الغذائية التي تتلقاها أسر المجتمعات المضيفة والنازحين داخليًا المقيمين في المجتمعات المحلية.

في شباط، تم توزيع المساعدات الغذائية على ١٨٪ من مجتمعات النازحين التي شملتها الدراسة في شمال غرب سوريا، وحصلت ١٧٪ من المجتمعات المضيفة في نفس المناطق على هذه المساعدات أي انخفاض نسبة المساعدات من ٢٧٪ إلى ٢٣٪ للفئتين حسب ترتيب ذكرهما في كانون الثاني.
وانخفضت نسبة المساعدات الغذائية في شمال شرق سوريا من ٢٣٪ في شهر كانون الأول إلى ٧٪ في شهر شباط ضمن مجتمعات النازحين. وانخفضت نسبة المساعدات لأسر المجتمعات المضيفة من ١٣٪ إلى ٤٪ مع نهاية العام ٢٠٢٣.
تتجسّد المخاوف حول الأمن الغذائي في عدم قدرة الأسر على توفير عدد كبير من المواد الغذائية الضرورية وذلك في شهر آذار مقارنة بشهر كانون الثاني، بالنسبة لكل من النازحين والمجتمعات المضيفة في شمال غرب سوريا.

أما بالنسبة لتأثير ذلك على الأسواق فإن انخفاض تدفق المساعدات الغذائية العينية سيزيد من الطلب على الغذاء في الأسواق المحلية. برغم المرونة التي أظهرتها الأسواق طوال الأزمة إلا أن فاعليتها في خطر بسبب الحالة الاقتصادية المتدهورة تبعًا للتضخم وانخفاض قيمة العملة وانخفاض القوة الشرائية وندرة مصادر كسب الرزق. بينما يعيد السكان ترتيب أولوياتهم لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية، يفرض تقليص المعونة ضغوطًا إضافية على الأسواق مع زيادة الطلب على السلع الغذائية بحيث ترتفع الأسعار بشكل سريع.
ولا تزال الآثار المتوقعة على الأسواق غير واضحة بعد بحسب بيانات المبادرة المشتركة لرصد الأسواق.

نسبة الأسر التي أفادت بأن الغذاء هو الحاجة الأساسية الأولى بالنسبة لها
مقارنة بين شهري آذار وكانون الثاني
(بالنسبة المئوية للمجتمعات التي شملها التقييم في شمال غرب سوريا)

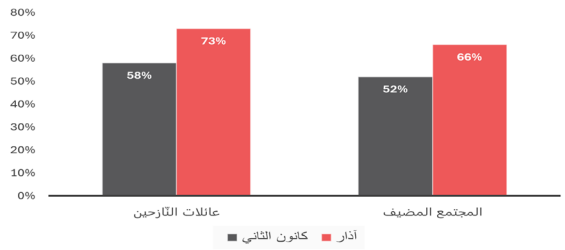

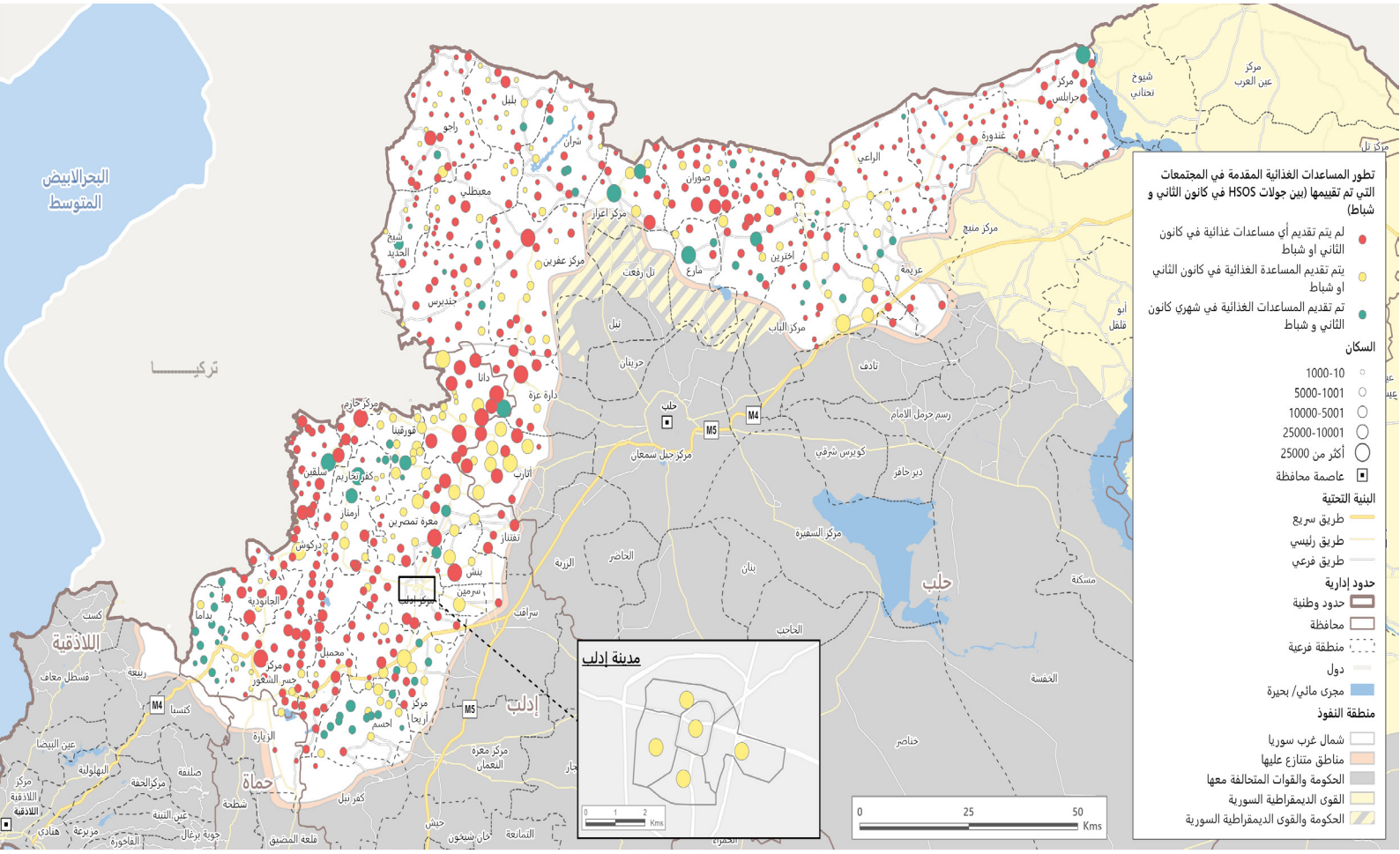

تطور توزيع المعونة الغذائية خارج المخيمات في شمال غرب سوريا في كانون الثاني وشباط) بيانات تقرير الاستعراض العام للوضع

ارتفع إجمالي قيمة سلة الحد الأدنى من النفقات المعاشية بنسبة ٨٫٧٪ بين كانون الثاني ونيسان (مقارنة بـ ١٧٫٤٪ بين أيلول وكانون الأول) بينما ارتفعت قيمة المواد الغذائية في السلة بنسبة ٧٫١٪ (مقارنة بـ ١٧٫١٪ بين أيلول وكانون الأول).
ومع ذلك، غالبًا ما تستغرق الأسواق وقتًا للتكيف مع آليات العرض والطلب الجديدة ومن المرجح أن يتّضح تأثير تقليص المساعدات خلال الأشهر المقبلة. وتزداد أهمية رصد الأسواق بشكل منتظم لتتبع أثر تغير أنماط الأسعار ووفرة السلع على الاحتياجات الإنسانية. حيث تشكل القدرة المالية العائق الأول أمام قدرة العائلات على تلبية احتياجاتها.

اتبعت أكثر من ٩٠٪ من الأسر في شمال سوريا طرقًا سلبية للتأقلم وذلك قبل التقليص الأخير في المساعدات بحسب تقرير تقييم القطاعات. تراوحت هذه الأساليب بين تقليل عدد الوجبات وإطعام الأفراد الأضعف في العائلة.

يتجلى خطر تقليص المساعدات في دفع الناس إلى اتباع آليات للتكيف أو حث السكان على اللجوء إلى آليات أشد قسوة، مثل تشغيل الأطفال والزواج القسري، أو الانخراط في أعمال مهينة اجتماعيا أو استغلالية أو خطرة. توضح البيانات حالات عديدة من أطفال توقفوا عن الالتحاق بالمدارس لبيع السلع في الشوارع، كوسيلة للتعامل مع دخل الأسر المحدود.

بعد أن خفض برنامج الأغذية العالمي عدد السلات الغذائية، شهدنا زيادة في التشرد والتسول وتسرب الأطفال من المدرسة في منطقتنا. وأدى انخفاض الدخل وفقدان إمكانية الحصول على المساعدة الغذائية إلى فقر مزيد من الأسر

مقدّم بيانات ، الدانا، إدلب الكبرى

في مواجهة أزمة التمويل الحالية والتقلص الكبير في المساعدات، يقدر تجمع المنظمات العاملة في الأمن الغذائي والزراعة أن نقاط الضعف الحالية ستزداد، من المرجح إذًا تصنيف الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بشكل معتدل إلى الشديد
الأمر الذي سيخلق آثارًا غير مباشرة على الاحتياجات الأخرى ويدفع السكان إلى اتباع استراتيجيات التأقلم السلبية.
من المرجح ان تتسع الفجوات عبر القطاعات إثر انقطاع المساعدات الغذائية واضطرار الأسرة إلى إعادة ترتيب نفقاتها التي تم تخصيصها مسبقًا للضروريات الأخرى.

من المحتمل أن يؤدي عدم القدرة على تسديد الإيجار إلى المزيد من عمليات الإخلاء القسري، مع عجز الأسرة أيضًا عن إصلاح الملاجئ المتهالكة. يرافق ذلك عجز في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم لعدم قدرة السكان على تكاليف المواصلات أو العلاج الطبي أو المواد المدرسية. ترتفع التّهديدات على قطاع التّغذية في منطقة تعاني بشكل تقليدي من سوء التغذية والتقزم والعجز في الوصول إلى الخدمات المختصّة.
من المحتمل أيضًا أن يأتي إنفاق المزيد على الطعام على حساب السلع الأساسية الأخرى، مثل مواد النظافة أو المياه أو الأدوية.
يظهر ذلك في بيانات المبادرة المشتركة لرصد الأسواق لشهر آذار في شمال غرب سوري التي تبيّن انخفاضًا بنسبة ٧٫٤٪ على أساس شهري في بند المواد غير الغذائية في قائمة السلة المعاشيّة.
يتضمن البند بشكل أساسي عناصر النظافة مثل الصابون أو معجون الأسنان أو الفوط الصحية أو مسحوق الغسيل.

يعد الاقتراض من الأصدقاء أو العائلة أو شراء السلع الأساسية بالدّين أمرًا شائعًا في جميع أنحاء
شمال سوريا. وتشكل هذه الممارسات طوق نجاة لكثير من الأسر تمكّنها من تلبية احتياجاتها الأساسية الشهرية. يعمل هذا التقليص في المعونة إلى إضعاف شبكات الحماية الاجتماعية غير الرسمية هذه حيث لم يعد المقرضون قادرين على دعم المحتاجين. وهذا يهدد أيضًا تماسك المجتمع ومرونته على المدى الطويل، حيث تصبح شبكات الدعم مرهقة، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات بين أفراد المجتمع.

تفعيل البيانات

بينما يستجيب مجتمع المنظمات الإنسانية للأزمة المتصاعدة في شمال سوريا، تبرز أهمية بيانات مستقلة وعالية الجودة حول احتياجات السكان المتضررين.
إضافةً إلى أهمية تفعيل استخدام البيانات لتوزيع الموارد بالشكل الأمثل وضمان خطط مستدامة للمعونات بناءً على احتياجات الناس.
من الضرورة رصد الاحتياجات الإنسانية واتجاهات السوق وإيصال هذه المعلومات إلى صنّاع القرار، وإدماج أصوات وتصورات المجتمعات المحلية، لتطوير الإغاثة المستهدفة لأشد الناس تضررا في شمال سوريا.

نبذة عن REACH

تهدف إلى تطوير أدوات ومنتجات إعلامية تعزز قدرة الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة الإنسانية وتحسّن قدرتها على اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة في سياقات الطوارئ والتّعافي والتنمية. وتشمل المنهجيات التي توظّفها المبادرة جمع البيانات الأولية والتحليل المتعمق إذ يتمّ تنفيذ جميع الأنشطة من خلال آليات تنسيق الإغاثة المشتركة بين المنظمات. ومبادرة ريتش هي جهد مشترك بين مبادرة إمباكت ومنظمة أكتيد ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث - برنامج التطبيقات الساتلية التشغيلية «UNITAR-UNOSAT».